



تراجع الدولار في أمريكا اللاتينية

يزداد تفضيل البلدان في أمريكا اللاتينية لاستخدام عملاتها

بلدان

أمريكا اللاتينية من أكثر البلدان دلورة في العالم، وفي حين يتباين مدى دلورة - أي عندما تستخدم عملة أجنبية محل العملة المحلية - على نطاق واسع بين بلدان الإقليم، فقد تجاوزت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع المصرفية (وهو مقياس جد شائع لدلورة) ٣٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ وكانت أحيانا أعلى من ذلك كثيرا. وليست أمريكا اللاتينية الوحيدة في هذا الصدد: إذ تظهر اقتصادات صاعدة أخرى، كبلدان الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان جنوب شرقي أوروبا أيضا درجة عالية من دلورة، تتراوح بين ٣٠٪ و ٧٠٪.

لكن بعض بلدان أمريكا اللاتينية استطاعت أن تحقق تخفيضا كبيرا في دلورة عبر السنوات العشر المنصرمة، خاصة البلدان التي كانت دلورة فيها عالية جدا في عام ٢٠٠١. وأبرز الأمثلة هي بوليفيا وباراغواي وبيرو، حيث انخفضت حصة الودائع بالعملة الأجنبية من ٩٣ إلى ٥٣٪، ومن ٦٦ إلى ٣٨٪، ومن ٧٦ إلى ٥٦٪ على التوالي. وفي حين تباطأ هذا الاتجاه النزولي أخيرا، مع الاضطراب المرتبط بالأزمة المالية العالمية، لا تزال مستويات دلورة في هذه البلدان أقل من تلك التي كانت سائدة حتى عام ٢٠٠١. ويعكس هذا الاتجاه لإلغاء دلورة تزايد تفضيل الاحتفاظ

ما هي دلورة؟

ينشأ التداول المشترك الذي يعرف أيضا باسم دلورة - عندما تستخدم عملة أجنبية، عادة الدولار، كوسيلة للدفع وكمتودع للقيمة بالتوازي مع العملة الوطنية. وقد تؤثر عوامل عدة في درجة دلورة في اقتصاد ما. وأحد هذه العوامل هو الإطار القانوني للبلد، فبعض البلدان مثلا، لا تسمح للبنوك بتلقي ودائع بالعملة الأجنبية. ويحدث العكس أيضا، فقد اعتمدت بلدان أخرى، بحكم القانون أو الواقع، عملة أجنبية باعتبارها العملة المتداولة. وهناك عامل آخر هو التضخم. فالمقيمون في البلدان التي تعاني من تضخم مرتفع ومتقلب قد يفضلون ممارسة نشاطهم التجاري بعملة أجنبية قيمتها أكثر استقرارا. كذلك يؤثر الفرق في أسعار الفائدة بين الصكوك المقومة بالعملة الأجنبية وتلك المقومة بالعملة الوطنية في الخيارات المفضلة لدى العامة، إلى جانب توقع تحركات سعر الصرف في المستقبل.

بالعملة المحلية الذي يمكن ربطه بتحسّن الثقة الناجم عن القضاء على التضخم المرتفع وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية أكثر سلامة.

والدلورة ليست آخذة في الانخفاض على نحو مطرد في كل بلدان أمريكا اللاتينية، ففي شيلي والمكسيك، كانت دلورة منخفضة نسبيا في بداية العقد وظلت مستقرة تماما. وهبطت دلورة في الأرجنتين لما يقرب من الصفر مع اتباع سياسة «تحويل الودائع للبيزو» في بداية العقد، لكنها زادت بعد ذلك. وقد أظهرت دلورة في بعض بلدان أمريكا الوسطى تقلبا أكبر عبر العقد، بدون ظهور اتجاه واضح.

قاعدة البيانات

البيانات مستمدة من نماذج التقارير الموحدة التي يستخدمها حاليا ١١٤ بلدا لإبلاغ البيانات النقدية لإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي. ويوفر العرض الموحد للنماذج عبر البلدان حسب الصكوك والعملات والقطاعات، الفرص لإجراء تحليلات عالية النوعية عبر البلدان. ثم تجرى إتاحتها من خلال الموقع الخاص بالإحصاءات المالية الدولية على الإنترنت (www.imfstatistics.org/imf). وتستبعد من هذا التحليل البرازيل، وكولومبيا، وفنزويلا التي لا تسمح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وإكوادور، والسلفادور، وبما هي اقتصادات مدولة بالكامل. وتشير الودائع بالعملة الأجنبية إلى الودائع في النظام المصرفي المحلي وتشمل ودائع مربوطة قياسيا بعملة أجنبية.

أعدّه هوزيه كارتاس من إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي.

تراجع معدل دلورة في أمريكا اللاتينية خلال العقد الماضي

(نسبة الإيداعات بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الإيداعات المصرفية)

